أخبار قصيرة

تصعيد صهيوني في جنوب لبنان

يواصل العدو الصهيوني تصعيده العسكري ضد جنوب لبنان، في انتهاك متواصل لوقف إطلاق النار، وفق ما أوردته التقارير المحلية. فقد شنّت طائرات صهيونية غارات على جبل الرفيع في إقليم التفاح، فيما هزّت تفجيرات عنيفة مجدل زون والطيري، وتعرضت شقراء لقصف مدفعي. وفي تطور ميداني خطير، توغلت قوة صهيونية إلى أطراف بلدة دير ميماس من الجهة الجنوبية وتمركزت قرب كروم الزيتون، ما دفع البلدية إلى تحذير الأهالي من التوجه إلى الحقول والبساتين حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر لدواعٍ أمنية. وتأتي هذه الاعتداءات وسط استمرار الغارات والقصف وأعمال النسف والتجريف في القرى الجنوبية، بما يزيد المخاطر على السكان ويعمّق التوتر على الحدود اللبنانية.

الخرطوم بعد الحرب.. عودة إلى مدينة أنهكها الخراب

عاد نحو ٢,٧ مليون سوداني إلى الخرطوم بعد استعادة الجيش السيطرة على العاصمة، ليجدوا مدينةً أنهكتها الحرب التي اندلعت عام ٢٠٢٣. وكان نحو أربعة ملايين شخص قد فروا منها خلال القتال، الذي دمر أجزاء واسعة من المدينة.
ورغم إعادة فتح المطار وإصلاح بعض البنية التحتية، يواجه السكان العائدون انقطاعاً متكرراً للكهرباء والمياه، يصل إلى نحو ١٨ ساعة يومياً في بعض المناطق. كما تعاني الأسر من ارتفاع الأسعار ونقص السلع الأساسية والأدوية وفرص العمل.
وبينما تمثل العودة أملاً باستعادة الحياة الطبيعية، تواجه الخرطوم تحديات كبيرة في إعادة الإعمار وتوفير الخدمات. ويعيش العائدون بين أنقاض مدينة كانت تضم نحو ثمانية ملايين نسمة، وسط استمرار تداعيات الحرب وصعوبات المعيشة اليومية.

آلاف المتظاهرين في مدريد احتجاجاً على سياسة الحكومة تجاه المهاجرين

تظاهر آلاف الأشخاص في مدريد احتجاجاً على تعامل الحكومة الإسبانية مع تدفق المهاجرين إلى سبتة، مطالبين بتشديد حماية الحدود وإجراء انتخابات عامة مبكرة. ونظمت الاحتجاج منصة «سوسيداد سيفيل إسبانيولا» المدنية، بدعم من «حزب الشعب» المحافظ و«حزب فوكس» اليميني المتطرف.
وقدّرت الحكومة عدد المشاركين بنحو ٢٠ ألفاً، بينما قال المنظمون إن العدد بلغ ١٨٠ ألفاً. وطالب المحتجون بإعادة المهاجرين الذين دخلوا سبتة إلى المغرب، فيما تستعد الحكومة لإقرار مرسوم يسرّع عمليات الإعادة. وكانت السلطات قد عززت مراكز الإيواء المؤقتة، ونشرت مئات عناصر الشرطة والجنود، ورفعت التمويل المخصص للمدينة، وسط استمرار تداعيات موجة الهجرة الأخيرة.

وسط تصاعد فاتورة المواجهة وتفاقم أسئلة الشفافية

العدوان الأميركي على إيران.. خسائر تتكشف تباعاً وأرقام البنتاغون تهزّ رواية واشنطن

الوفاق/ لم يعد العدوان الأمريكي على إيران يُقرأ فقط من خلال ما تعلنه واشنطن عن عملياتها العسكرية، بل بات يُقرأ أيضاً من خلال الأرقام التي تتسرب من داخل مؤسساتها، والتعديلات المتلاحقة على سجلات الخسائر، والأسئلة المتزايدة حول حجم الثمن الذي تدفعه القوات الأميركية في هذه المواجهة. فبعد إضافة ٣٧ عسكرياً إلى حصيلة المصابين من دون إعلان مسبق، ارتفع العدد الرسمي إلى ٨٦١ مصاباً، فيما بقيت تفاصيل الإصابات الجديدة غير واضحة.
هذا المشهد يضع الإدارة الأميركية أمام مأزق سياسي وإعلامي واضح؛ فكلما حاولت واشنطن ضبط روايتها الحرب، ظهرت معطيات جديدة من داخل الولايات المتحدة نفسها لتعيد فتح النقاش حول حجم الخسائر. وبينما تقدم واشنطن تدخلها العسكري باعتباره جزءاً من قدرتها على فرض شروطها وحماية مصالحها، تكشف الأرقام عن كلفة بشرية ومالية وعسكرية متصاعدة.

٨٦١ مصاباً.. وأرقام تتغير بعيداً عن أعين الجمهور

كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن البنتاغون أضاف، من دون إعلان، ٣٧ عسكرياً إلى حصيلة المصابين، بينهم ٢٩ عنصراً من البحرية وثمانية من مشاة البحرية. ومع هذه الإضافة، ارتفع العدد الإجمالي للمصابين منذ بدء الأعمال القتالية إلى ٨٦١ عسكرياً.
لكن المشكلة لا تكمن في الرقم وحده، بل في الغموض المحيط به. فقاعدة بيانات البنتاغون لا تحدد كيفية إصابة العسكريين الـ٣٧ ولا توقيت إصاباتهم، فيما لم يعلن المسؤولون الأميركيون عن هجمات أو حوادث حديثة تفسر هذه الإصابات.
وهنا تتحول الأرقام إلى قضية سياسية بامتياز. فحين يتعلق الأمر بحرب تخوضها واشنطن خارج حدودها، تصبح معرفة الرأي العام بحجم الخسائر جزءاً من النقاش حول شرعية استمرار العمليات وكلفتها. وكل تعديل صامت في البيانات يطرح سؤالاً حول مدى شفافية الإدارة الأميركية في التعامل مع مجتمعها، خصوصاً عندما تكون الحرب نفسها موضع نقاش داخلي.

قتلى أكثر من الحصيلة الرسمية.. سؤال الشفافية يلاحق البنتاغون

الجدل لا يتوقف عند أعداد المصابين. فقد نقلت «واشنطن بوست» عن ستة مسؤولين أميركيين مطلعين على بيانات الخسائر الداخلية أن عدد العسكريين الأميركيين الذين لقوا حتفهم منذ بدء العدوان قد يكون أعلى من الرقم المنشور في قاعدة البيانات الرسمية.
ووفق الصحيفة، قال خمسة مسؤولين إن الحصيلة بلغت ٢٢ قتيلاً على الأقل، فيما قدر مسؤول سادس العدد بـ٢٣، بينما كانت قاعدة البيانات العامة تسجل ١٨ وفاة. كما أشارت الصحيفة إلى استبعاد أسماء أربعة عسكريين لقواحتفهم نتيجة الحرب من البيانات الرسمية سابقاً.
وهذه الفوارق لا يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد مسألة تقنية. فواشنطن، التي تملك واحدة من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، يفترض أن تكون قادرة على تقديم أرقام واضحة ومستقرة لخسائر قواتها، لا أن تظهر الأرقام تدريجياً عبر تحقيقات صحفية ومصادر داخلية.

من القوة العسكرية إلى الاستنزاف.. فاتورة الحرب تتضخم

في الجانب الآخر من المشهد، تتزايد الكلفة المالية والعسكرية للحرب. فقد قُدرت كلفة العمليات بنحو ٤٣,٦ مليار دولار حتى مطلع سبتمبر/أيلول، بينها نحو ٢٨ مليار دولار لتعويض الذخائر التي استُخدمت خلال العمليات.
وتكشف هذه الأرقام أن القوة العسكرية الأميركية ليست بلا حدود، وأن الاستخدام المكثف للذخائر ومنظومات الدفاع الجوي يترك آثاراً تتجاوز ساحة المعركة. فكل صاروخ يُطلق، وكل منظومة دفاع تُستخدم، وكل قاعدة تتعرض للأضرار، تعني فاتورة إضافية، في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى إعادة بناء مخزوناتها العسكرية والحفاظ على جاهزيتها لمواجهة أزمات أخرى.

واشنطن تخوض حرباً على الأرض ومعركة على الرواية

وتأتي هذه التطورات في وقت تحاول فيه واشنطن الحفاظ على صورة القوة والسيطرة. فالقوة العسكرية لا تُقاس فقط بحجم الترسانة، وإنما أيضاً بالقدرة على تحمل كلفة استخدامها.
ومن هنا، فإن ظهور أرقام جديدة للقتلى والجرحى، وتغيير تصنيفات الخسائر، وتأخر تحديث البيانات، كلها عوامل تضع الرواية الأميركية أمام اختبار. ولا يعني ذلك أن كل رقم غير رسمي يمثل حصيلة نهائية، لكن استمرار الفوارق بين البيانات الرسمية وما تنقله مصادر أميركية يفرض علامات استفهام جدية حول الصورة التي تقدمها واشنطن عن نتائج الحرب.
واللافت أن الانتقادات هذه المرة لا تأتي فقط من خصوم الولايات المتحدة، بل من وسائل إعلام أميركية ومصادر مطلعة داخل مؤسساتها. وهذا يمنح الجدل بعداً سياسياً داخلياً، لأن القضية لم تعد مجرد خلاف في قراءة الحرب، بل أصبحت مرتبطة بما إذا كان المواطن الأميركي يحصل على صورة كاملة عن الثمن الذي تدفعه بلاده.

كلفة القوة الأميركية تتصاعد.. خسائر الحرب تضغط على واشنطن

الأزمة الحقيقية لواشنطن ليست في وجود خسائر فحسب، فالحروب بطبيعتها تحمل خسائر، وإنما في الفجوة بين حجم ما تدفعه الولايات المتحدة وبين ما تستطيع تقديمه بوصفه نتيجة لهذه الحرب. فكلما ارتفعت أعداد الجرحى والقتلى، وتضخمت فاتورة العمليات، يصبح الدفاع عن القرار الأميركي أكثر صعوبة.
هنا تنقلب المعادلة: القوة التي أرادت واشنطن استخدامها لفرض إرادتها تتحول إلى كلفة تحتاج هي نفسها إلى تبريرها. وإذا كانت الولايات المتحدة قد دخلت المواجهة على أساس أن التفوق العسكري سيمنحها قدرة على التحكم بمسارها ونتائجها، فإن استمرار النزيف البشري والمالي يضع ذلك الرهان أمام امتحان قاسٍ. ومن هنا، تتحول بيانات الخسائر من مجرد أرقام عسكرية إلى أوراق ضغط سياسية على طاولة القرار الأميركي.

تتزايد الضغوط على واشنطن مع ارتفاع أعداد المصابين والقتلى، وتضخم الإنفاق العسكري، وسط غموض يحيط بحجم الخسائر الفعلية

فاتورة الحرب أكبر من البيانات الأميركية

في النهاية، يكشف العدوان على إيران جانباً آخر من السياسة الأميركية: قرارات عسكرية واسعة تحمل كلفة تتجاوز ما يظهر في البيانات الرسمية. فـ٨٦١ مصاباً، والخلاف حول أعداد القتلى، وعشرات مليارات الدولارات، واستنزاف الذخائر، والأضرار التي لحقت بالقواعد والمنشآت، كلها مؤشرات على أن الحرب تركت أثراً عسكرياً ومالياً وسياسياً كبيراً.
والأهم أن المعطيات التي تضع واشنطن أمام الأسئلة لا تأتي من جهة واحدة، بل تظهر تباعاً في تقارير صحفية أميركية ومصادر مطلعة داخل المؤسسات العسكرية نفسها. وبينما تحاول الإدارة الأميركية الحفاظ على روايتها للحرب، تستمر الأرقام والتقارير في إعادة فتح النقاش حول كلفتها ونتائجها.
وبهذا المعنى، لا تدور المعركة فقط حول ما جرى في ساحات القتال، بل أيضاً حول القدرة على التحكم بصورة الحرب وكلفتها. كلما ظهرت معطيات جديدة، اتسعت المسافة بين الخطاب السياسي الأميركي وبين ما تكشفه تقارير الخسائر، لتصبح فاتورة الحرب نفسها مؤشراً إلى حدود القوة الأميركية عندما تتحول القدرة العسكرية إلى استنزاف طويل ومكلف.

هدنة الطاقة لا توقف معركة دونباس.. و موسكو تتمسك بأهدافها

تتواصل الحرب الروسية الأوكرانية بالتوازي مع تحركات دبلوماسية أميركية لخفض التصعيد، وسط مقترح لهدنة تستهدف منشآت الطاقة، إلى جانب تفاهمات بحرية ولقاء ثلاثي. لكن التطورات في دونباس تجعل وقف القتال بعيداً حالياً.
ووفق عضو المجلس الروسي للشؤون الدولية أندريه كورتونوف، فإن موسكو سبق أن اختبرت هدنة للطاقة عام ٢٠٢٥، لكنها اتهمت كييف لاحقاً بعدم الالتزام بخفض التصعيد. ورغم إمكانية العودة إلى هذه التفاهمات، يرى كورتونوف أنها قد تطرح ضمن مفاوضات ثلاثية.
وتؤكد موسكو أنها لا ترى مبرراً حالياً لوقف العمليات، في ظل استمرار المعارك في دونباس.
ويشير كورتونوف إلى أن الضربات الأوكرانية التي تستهدف العمق الروسي ألحقت أضراراً بقطاع الطاقة والاقتصاد، لكنها لم تمنع روسيا من مواصلة عملياتها العسكرية. ووفقاً لتقديره، تتقدم القوات الروسية ببطء، مع إمكانية مواصلة الضغط للسيطرة على دونباس.
في المقابل، تقول كييف إنها طرحت هدنة شاملة وأخرى للطاقة والبحر، بينما تتهم موسكو برفضها. ويظل هذا الطرح محل خلاف بين الطرفين.
ومع اقتراب الشتاء، قد تصبح العمليات البرية أكثر صعوبة، لكن ذلك لا يعني تغير الأهداف الروسية في دونباس.
وفي ظل استمرار المسارين العسكري والدبلوماسي، تبدو هدنة الطاقة اختباراً محدوداً لإمكانية خفض التصعيد، دون أن تعني بالضرورة نهاية الحرب.

العميد سريع: ٢٧ غارة سعودية خلال ٢٤ ساعة و١٠٥٩ منذ بدء التصعيد

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن الطيران الحربي السعودي شن خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية ٢٧ غارة جوية على عدد من المحافظات اليمنية، مشيراً إلى أن القصف استهدف أعياناً مدنية ومنشآت خدمية. وقال سريع إن الغارات نُفذت بواسطة طائرات F-15 وتايفون، وإنها انطلقت من قاعدتي خميس مشيط والطائف، واستهدفت جسوراً وطرقات ومنشآت أخرى في محافظات تعز ومأرب وصعدة وعمران وإب وحجة. ووفق البيان، ارتفع إجمالي الغارات والصواريخ السعودية منذ بدء التصعيد الأخير إلى ١٠٥٩ غارة وصاروخاً، في ظل استمرار التوتر العسكري وتبادل الضربات.
ويقدم الجانب اليمني هذه التطورات باعتبارها استمراراً للاستهداف الجوي الذي يطال البنية التحتية والأعيان المدنية، مؤكداً في الوقت نفسه استمرار قواته في تنفيذ عمليات ضد أهداف ومنشآت سعودية رداً على العدوان والحصار. ويعكس التصعيد المتواصل استمرار المواجهة العسكرية بين الطرفين، مع بقاء المنشآت الحيوية والبنية التحتية ضمن نطاق الأهداف التي يتحدث عنها الجانبان.

مخطط استيطاني لتقطيع أوصال الضفة الغربية

حذّرت منظمة التحرير الفلسطينية من تسارع مخططات الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، معتبرةً أنها تستهدف تفكيك وحدتها الجغرافية وقطع التواصل بين شمالها ووسطها، عبر إقامة كتلة استيطانية ممتدة من الشرق إلى الغرب.
ووفق تقرير المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تعمل مجالس المستوطنات والجهات الاستيطانية على إعداد خرائط لمشروع قد يؤدي، في حال تنفيذه، إلى إقامة حزام استيطاني يفصل التجمعات الفلسطينية ويحد من حركة السكان والتوسع العمراني والزراعي والاقتصادي.
ويحذر التقرير من تداعيات محتملة على محافظات جنين ونابلس وقلقيلية وسلفيت، مع زيادة عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها. ويشير التقرير إلى أن المخطط لا يتم عبر قرار واحد، وإنما عبر إجراءات متدرجة تشمل شرعنة البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات وربطها بشبكات الطرق والمناطق القائمة.
ووفق البيانات الواردة فيه، دُرست خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ نحو ١١٣ مخططاً استيطانياً في الضفة الغربية والقدس، تتضمن أكثر من ١٢,٤٣٥ وحدة استيطانية، بينما أقرت الحكومة الصهيونية إنشاء ٣٤ مستوطنة. كما يخشى الجانب الفلسطيني فرض قيود دائمة على التنمية والحياة اليومية. ويقول الجانب الفلسطيني إن استمرار هذه الإجراءات يهدد فرص الحفاظ على تواصل جغرافي فلسطيني متماسك.